

المحور الرابع: النقود والأسعار

أولاً: العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار حسب النظرية النقدية الكلاسيكية

انصب التحليل الكلاسيكي في إطار السياسة النقدية على عدة افتراضات كان أبرزها: أنَّ النقود وسيط للتبادل فقط تُحدد قيمتها كما تُحدد قيمة أي سلعة أخرى في السوق، وذلك تبعاً لتكلفة إنتاجها وكمية عرضها ومع افتراض أنَّ إصدار النقود لا ينطوي على تكلفة الإنتاج، فإن المعروض النقدي هو المحدد الأساسي لقيمتها؛ كما انصب أيضاً على أن سعر الفائدة ظاهرة عينية وليست ظاهرة نقدية، وأنها تحدد من خلال عرض المدخرات والطلب على الاستثمارات.

ويمكن بيان العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار (التضخم) عند الكلاسيك من خلال نظرية كمية النقود، الكلاسيكية، والتي تهدف إلى شرح العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار والأسباب التي تؤدي إلى تغيير قيمة النقود.

2.1. نظرية كمية النقود الكلاسيكية:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي جون بودان (Jaun Bodin) أول من قام بصياغة النسخة الأولى لنظرية كمية النقود (سنة 1568)، حيث لاحظ آنذاك وجود علاقة نسبية بين كميات الذهب التي تدفقت إلى أوروبا من قبل المستعمرات الإسبانية والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد، وكان تفسير بودان لهذه الظاهرة منحصراً على أنَّ الاقتصادات التي يكون لها ميزان تجاري فائض بسبب تدفقات كميات معتبرة من المعادن النفيسة تشهد زيادة كبيرة من المعروض النقدي داخل البلد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وظهرت بعد ذلك عدة نسخ لنظرية كمية النقود تم صياغتها أولاً من قبل الفيلسوف الاسكتلندي جون لوك (JHON LOCKE) سنة 1960، ثم دافيد هيوم (DAVID HUME) سنة 1752، وبعد ذلك ريكارد كونتيون (RICHARD CANTILLON) 1757، وكان أول من حاول صياغتها في شكل رياضي الاقتصادي سيمون نيوكامب سنة 1886، إلّا أنها لم تنتشر ولم تطبق حتى جاء الاقتصادي ارفنج فيشر (FISHER IRVING) أين قام بوضع الصيغة المشهورة بمعادلة التبادل سنة 1911، وبعد ذلك تم تطويرها على يد مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كمبريدج أمثال مارشال وبيجو وأطلق عليها معادلة الأرصدة النقدية. وتساعد نظرية كمية النقود التقليدية إلى عدة فرضيات أساسية تتمثل في:

1. المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع للتغيرات الحاصلة في كمية النقود (M)؛
2. الحجم الكلي للمبادلات (T) لا يتأثر بكمية النقود، وإنما يتوقف على التطور التكنولوجي والموارد الطبيعية، كما أنّ (T) ثابت في الأجل القصير لأن العوامل المؤثرة عليه غير قابلة للتغير بسرعة؛
3. سرعة دوران النقود (V) عامل مستقر وثابت في الأجل القصير؛ لأنه يتوقف على عوامل خارجية كعادات الدفع والسداد وغيرها.

ولقد ظهر بنظرية النقود التقليدية صيغتان، الأولى يطلق عليها معادلة التبادل لفيشر، أما الثانية يطلق عليها نظرية الأرصدة النقدية.

1.2.2 معادلة التبادل لفيشر

قام فيشر بوضع العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، وذلك بصياغة معادلة التبادل

$$M \times V = P \cdot T$$

على الشكل الآتي:

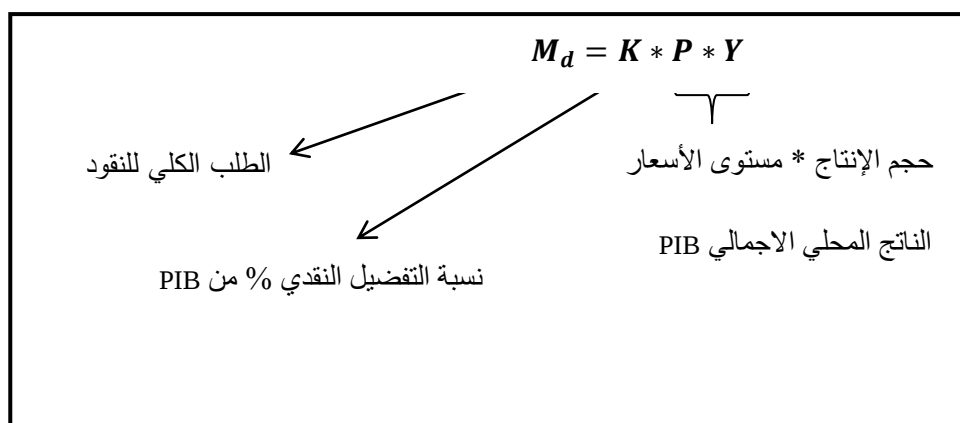
M: الكتلة النقدية المدارة في الاقتصاد؛ V: سرعة دوران النقود أي عدد المرات التي يتم فيها استعمال الوحدة النقدية خلال فترة زمنية؛ P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد؛ T: الحجم الكلي للمبادلات من السلع والخدمات خلال سنة واحدة.

يتبين من المعادلة السابقة وفي ظل ثبات الفرضيات الأساسية لنظرية كمية النقود التقليدية أنّ النقود لا تؤثر إلّا على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهذه النظرية تعتبر ساكنة، واستناداً إليها فإن معدل الفائدة يعتبر ظاهرة حقيقية يتقرر بعناصر حقيقة فقط على غرار عرض الإيداع والطلب على الاستثمار؛ وقد أكد فيشر من خلال نظرية الفائدة أن معدل الفائدة يتعلق بالترتيب الزمني، أي أنه بمثابة العائد على التضحية الذي يقدمه المدخرون بسبب تأجيل استهلاكاتهم الحاضرة إلى المستقبل، وبالتالي فإن معدل الفائدة يؤثر على الدخل لأنه من أجل ادخار أكبر يجب أن يكون معدل الفائدة موجب.

2.2.2 معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبريدج)

تطورت معادلة التبادل التي طرحها فيشر على أيدي أساتذة من جامعة كامبريدج على رأسهم، مارشال (Marchal)، بيجو (Pigeau)، روبرنسن (Robertson)، وسميت هذه النظرية بمعادلة الأرصدة لأنها تقوم على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الدخل النقدية للأفراد،

يمثل حجم الانتاج الكلي من السلع والخدمات، وتكتب معادلة كمبريدج كالآتي:



بناءً على ما تم التطرق إليه في معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية ، وباعتبار أن M_0 هو المعروض النقدي المحدد من طرف البنك المركزي، فإن التوازن في السوق النقدي يرمز له بالمساواة:

$$M_0 = M_d$$

وبتعويض هذه المعادلة في معادلة الأرصدة النقدية نحصل على المعادلة التالية:

$$M_0 = KPY$$

من خلال هذه المعادلة وفي ظل ثبات K و Y ، ومع افتراض أن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فإن العلاقة بين الكتلة النقدية M_0 والمستوى العام للأسعار P تكون مباشرة وطردية، أي أن الارتفاع في الكتلة المعروضة من طرف السلطات النقدية لا ينجم عنها إلا زيادة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن التوازن في سوق النقد يتحقق بتساوي عرض النقد والطلب عليه.

يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن النقود حيادية لها بمعنى أنه لا يكون لها أثر على المتغيرات الحقيقية كالإنتاج أو الدخل الحقيقي، وكذلك يرى هؤلاء أن معدل الفائدة يتقرر من خلال العرض والطلب، وهو ما يسمى بالمعدل الحقيقي الكلاسيكي، وبالتالي فإن هذا المعدل من وجهة نظر الكلاسيك يكون غير متأثر بكمية النقود، لأن التغير في هذا الأخير يقود إلى تغير نسبي في المستوى العام للأسعار فقط، وبالتالي فإن معدل الفائدة غير متأثر بسلوك البنوك وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى.